

كلمة

وزير العدل اللبناني اللواء أشرف ريفي

في إفتتاح

المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة

والعدالة الجنائية

الدوحة- قطر 12-19 نيسان 2015

السيد رئيس المؤتمر،

السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،

أيها الحضور الكريم،

بمناسبة مرور ستون سنة على عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، وبمناسبة إنعقاد مؤتمرنا هذا وهو المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، يسعدني أن نلتقي في هذه المناسبة لنشارك وإياكم وأنتم نخب متخصصة من دول العالم في مكافحة الجريمة بكافة أنواعها، أي، نخب تسعى لإعطاء عصارة فكرها للمساهمة في رفع مستوى سعادة البشرية من خلال إيجاد أنجع السبل للتقليل من معدلات الجريمة ولتأمين عيش أفضل للإنسان.

نلتقي اليوم لنبحث أفضل السبل الكفيلة بإدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، وأهمية هذا اللقاء لا تكمن فقط في كونه يشكل فرصة لتبادل الخبرات والأفكار في هذا المجال، وعنواناً لجهود دولية موحدة في إطار مكافحة الجريمة ونشر ثقافة العدالة، بل لأنه يحصل في وقت أصبحت فيه الجريمة منظمة وعابرة للحدود وأضحى فيه المجرم متمكناً ومتمرساً في إجرامه، وبدا الإجراء وسيلة لفرض

النفوذ وتحقيق المكاسب، وأصبحت حياة الناس وكراماتهم وقوداً لمشاريع توسعية، ولإطالة حياة أنظمة الظلم والإستبداد.

ما يجمعنا أيها الأخوة، أننا نتكلم جميعاً لغةً واحدة، لغة العقل والمنطق، لغة القانون، تلك اللغة التي وللأسف ثبت أن البعض يجهلونها أو عمداً يتجاهلونها لأنهم يعلمون علم اليقين أن لا دور لهم ولا مكان لهم في محافل العدل والحق.

لقد توصلنا جميعاً الى قناعة، بأن مواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية، ووضع خطط للتنمية البشرية والإدارية، وأي جهود أخرى ترمي الى الإرتقاء بالمجتمعات الى ما يحقق العدالة الإنسانية ويحفظ كرامة الناس، لن تحقق أهدافها ما لم يسود حكم القانون ويتحقق الإستقرار الإجتماعي من خلال نظام العدالة الجنائية ومنع الجريمة، فمنع الجريمة وتخفيض معدلاتها، جزء لا يتجزء من الإستراتيجيات الرامية الى تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية في جميع الدول، كما أن إعتداد سياسات التنمية البديلة سينعكس إيجاباً في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإتجار بالمخدرات.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أصبحت الوجه الأخطر لعالم الإجرام ولهذا فإن العمل الفردي أو الوطني لم يعد كافياً على الإطلاق لمواجهتها، وهو ما يحتم توحيد الجهود والعمل المشترك، لأن خطر الجريمة لن يستثني أحد، وقد قطعنا شوطاً في هذا المجال من خلال الإتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومن خلال الجهود المبذولة والتعاون القائم في مجال

مكافحة الإرهاب وتمويله، والإتجار بالبشر وتجارة المخدرات والأسلحة، والخطف مقابل فدية، والإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وغيرها من الجرائم التي تولد خطراً جدياً على مستقبل شعوبنا وتطلعات شبابنا.

ولأن الإتفاقيات الثنائية في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لم تعد كافية لوضع حد لهذه الجريمة المتنامية، نرى من الضروري إيجاد إطار أكثر فعالية على الصعيد الدولي كي نحقق جميعاً نتائج إيجابية.

لقد شكل الإرهاب المعلوماتي هاجساً مشتركاً لدول العالم ولعل أبرز صوره ما بات يعرف بالجرائم السيبرانية، التي تتطلب مكافحتها إجراءات توازن بين سبل المكافحة وإحترام خصوصية الدول لجهة سرية قاعدة البيانات وبنك المعلومات، وفي هذا الإطار قامت الحكومة اللبنانية المدركة تماماً لمخاطر هذا النوع من الجرائم بإتخاذ ما يلزم من خطوات متقدمة في هذا المجال كتعديل قانون العقوبات اللبناني ليلحظ

مكافحة قرصنة المعلومات وإنشاء مكتب متخصص في مكافحة جرائم المعلوماتية. **ولبنان يترأس الشبكة العربية لتعريب النشريات ومكافحة الفساد** وتعتبر مكافحة الفساد عنواناً رئيسياً ينبغي التوقف عنده لدى القيام بأي محاولة للإصلاح الحقيقي في الدول، وقد خطا لبنان في الآونة الأخيرة خطوات جدية ومتعددة في إتجاه مكافحة الفساد، وخاصةً لجهة التقيد بأحكام الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (UNCAC) ومنها إنطلاق عملية إستعراضه تنفيذ الإتفاقية.

أنا على ثقة بأننا جميعاً نؤمن بسيادة أوطاننا وبأن لمواطنينا حق علينا في أن نؤمن لهم مقومات حياة كريمة يسودها جو من الإستقرار والطمأنينة ويحكمها مبدأ القانون فوق الجميع ومبدأ العدالة للجميع، وهذا يتطلب منا جهوداً إضافية وتعاوناً على جميع الأصعدة كي نضع حداً لإتساع رقعة الإجرام التي لم توفر أحداً، وكي نطلق قطار التنمية المستدامة للوصول الى حياة أفضل.

العدالة أيها الأخوة تتطلب منا موقفاً شجاعاً ضد الظلم والإستكبار، فالعدالة لا تتحقق بالحياد بين القوي الظالم وبين الضعيف المظلوم، لأن هذا الحياد هو في حقيقة الأمر وقوفاً مع الظالم ضد المظلوم، فكم من الشعوب تعاني من القهر والظلم، وكم من الأبرياء يقتلون كل يوم دون ذنب سوى أنهم يطمحون الى العيش بكرامة في ظل سيادة القانون، نعم سيادة القانون التي لا يعترف بها بعض أصحاب السيادة، سيادة القانون ونظام العدالة الذي يشكل النقيض للفكر الظلامي الذي تقوده بعض المنظمات والأنظمة الإرهابية التي عاثت في الأرض فساداً وتدميراً، فأن الألوان لكي نتحد جميعاً يداً بيد لإعلاء كلمة الحق ووضع حد لهذه الجريمة المستمرة التي يشهدها العالم اليوم.

الشكر الكبير لمنظمي هذا المؤتمر،

الشكر الكبير لدولة قطر التي إستضافت هذا المؤتمر الهام والتي لم تبخل يوماً في إستضافة مناسبات عالمية بهذه الأهمية،

وعلى أمل ان يكون لقاءنا اليوم على مستوى تطلعات الشعوب الحرة الطامحة لعيش كريم، ونقطة إنطلاق لصفحة جديدة من التعاون البناء والفعال على صعيد مكافحة الجريمة ونشر ثقافة العدالة وإحقاق الحق.

عشتم عاشت أوطانكم بأمان وسلام،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،